

تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا

Evaluation of experiences of economic integration in Africaد. شليحي الطاهر¹، د. مختاري مصطفى²¹ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، proftahar@yahoo.fr² كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، mustari80@yahoo.fr

تاريخ القبول: 29/12/2018

تاريخ الاستلام: 07/12/2018

ملخص:

تبنت الدول الإفريقية سياسات واستراتيجيات مختلفة بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي. وقد بدأت بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ثم انتقلت إلى مرحلة إزالة القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية فيما بينها. ولكن أغلب التكتلات الاقتصادية التي أنشئت بين الدول الإفريقية لم تحقق النتائج المرجوة سواء فيما يتعلق بزيادة حجم التجارة البينية أو تحقيق الأهداف التنموية للدول الأعضاء. كما أن التداخل بين بعض التكتلات الإقليمية أدى إلى تعدد التزامات الدول الأعضاء وبالتالي الفشل في الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، أشكال التكامل الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية لإفريقيا.

تصنيف JEL: F15, F13, F02

Abstract:

The African countries have adopted different policies and strategies to achieve economic integration. It have begun to conclude bilateral and multilateral agreements then it moved to the phase of removing customs and non-tariff barriers between them. But most of the economic blocs established among African countries have not achieved the desired results both in terms of increasing the volume of bilateral trade or to achieve the development goals of Member States.

The overlap between some regional blocs also led to multiple commitments by Member States. Thus failing to reach advanced steps of economic integration

Keywords: Economic integration, forms of economic integration, economic blocs of Africa.

Jel Classification Codes: F15, F13, F02

1. مقدمة:

لقد أصبح موضوع التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد، إذ مر الاقتصاد العالمي بمرحلة مهمة تتمثل في زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي جعل العديد من الدول تتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات اقتصادية ذات أشكال مختلفة لتتوسع فيما بعد إلى تكتلات اقتصادية.

إن انتشار ظاهرة التعاون الإقليمي وظهور التكتلات الاقتصادية يعتبر من إحدى سمات النظام الاقتصادي الجديد. فقد شهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تتمثل في الاتجاه المتزايد نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية في سوق تنافسية عالمية. ومن خلالها تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى الاستفادة من مزايا ومنافع عدة، كاتساع حجم السوق، وزيادة الدخل القومي، وتقاسم العمل، ... بالإضافة إلى زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي عند عقد الاتفاقيات التجارية وحتى التأثير في حركة ونطاق التجارة الدولية.

لقد سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى القاري سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات استراتيجية. إذ شهدت القارة ميلاد العديد من التكتلات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وآمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي. وهنا نتساءل عن أهم التكتلات الاقتصادية التي شهدتها القارة الإفريقية والتي كان لها الدور البارز في النهوض بالتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

سنحاول معالجة الموضوع من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بخصوص دور التكتلات الجزئية في القارة الإفريقية وذلك وفق المحاور التالية:

- تعريف التكامل الاقتصادي.
- شروط وأشكال التكامل الاقتصادي.
- لمحة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية لقارة إفريقيا.
- تقييم لواقع التكتلات الاقتصادية في إفريقيا.

2. تعريف التكامل الاقتصادي

- التكامل من الناحية اللغوية: يعني دمج أجزاء في كل واحد، وقد استعمل هذا اللفظ في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبح أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار.

- التكامل من الناحية الاصطلاحية: هناك من يعرف التكامل على أنه إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كالاقتصاد الواحد دون تمييز، إذ أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة. (بوزيدي، 1999، ص18)

والتكامل الاقتصادي يتضمن إجراءات مختلفة لإزالة التمييز بين مختلف الوحدات الاقتصادية التابعة لمختلف الكيانات الوطنية. كما يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر. فالقطاع الصناعي لا يمكنه العمل إلا من خلال ما يقدمه القطاع الزراعي من مواد أولية والعكس صحيح. (عبد الحميد، 2002، ص 42)

كما نفرق أيضا بين التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الذي يقصد به المرحلة التي تندرج فيها اقتصاديات الدول الأعضاء في كيان اقتصادي جديد تتوحد فيه الأسواق الوطنية في سوق إقليمية جديدة بلا حدود داخلية أو قيود تعرقل حركية التجارة والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد. (رزق الله، 2001، ص 05)

إن مفهوم التكامل موجود في كل المجالات وله عدة مفاهيم متباينة كالاندماج، الارتباط، الإتحاد... وتعود التطورات الأولى للتكامل الاقتصادي إلى الاقتصادي Jacob Viner في مؤلفه: "مشاكل الاتحادات الجمركية" لسنة 1950 ومنذ بداية

الستينات بدأ الاقتصاديون يهتمون بنظرية التكامل الاقتصادي خاصة منهم بيلا بلاسا Bela.Balassa بمؤلفه حول نظرية التكامل الاقتصادي. (فضيل، 2004، ص19) الذي عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فهو عملية لكونه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية للتكامل الاقتصادي، وكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية. كما أن التكامل الاقتصادي يأخذ أشكالاً متعددة ودرجات مختلفة لخصها فيما يلي:

الشكل الأول: التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

الشكل الثاني: أسواق عناصر الإنتاج ليقود إلى تكوين السوق المشتركة.

الشكل الثالث: يتجاوز الأسواق إلى تكامل السياسات الاقتصادية وصولاً إلى اتحاد اقتصادي والأرجح معاملة الأشكال كمراحل تنتهي إلى الوحدة الاقتصادية.

ويمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يمثل إجراء تقارب تدريجي غايته دفع عجلة التنمية في الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعتبر الوسيلة المثلى للتغلب على التناقض بين نمو القوى المنتجة في عصر التقدم التكنولوجي، ومحدودية الموارد الطبيعية اللازمة لزيادة الإنتاج. (عبد الله و موسى، 1998، ص155)

3. شروط وأشكال التكامل الاقتصادي

1.3 شروط التكامل الاقتصادي.

حتى يكتب النجاح لأي تكتل اقتصادي يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية والتي تشمل مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية...

ويمكن ذكر أهم هذه الشروط فيما يلي:

أ. الشروط السياسية.

إذ أن المناخ السياسي يعتبر عنصر هام لنجاح أو فشل أي تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، وهذا ما يفرض وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل، وتوافق وتجانس بين سياسات هاته الأطراف لتنظيم التدخلات الحكومية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية الأخرى.

كما يفترض أحياناً ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية بشكل عام. (أمال، 2007، ص76)

ب. الشروط الاقتصادية:

✓ التدرج في السياسات الاقتصادية.

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة المشكلة للتكامل يكمن في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية، التجارية، النقدية والمالية. ففي النواحي المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكتل، حتى نتجنب تقييد حركة رؤوس الأموال ومبادلات السلع... أما عن النواحي النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكتل وإتاحة حرية التحويل بينها. كما يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي، تنسيق السياسات الإنتاجية وهو جزء مكمل لحرية انتقال عناصر الإنتاج. (الليثي، 2003، ص22)

✓ توفر البنية الأساسية الملائمة:

إن الطابع الجغرافي أو الإقليمي لتكتل ما، لا يكفي لنجاحه وإنما البنية الأساسية أو التحتية للتكتل تعتبر عاملاً مهماً وعنصراً مميزاً، إذا أن توفر شبكة إقليمية للنقل والمواصلات مثلاً من شأنه تعزيز أهمية التكامل الاقتصادي بتسهيل المبادلات التجارية وانتقال مختلف عناصر الإنتاج بين أطراف التكتل.

✓ شمولية إلغاء الحواجز الجمركية

إن هذا الإجراء المتعلق بشمولية إلغاء الحواجز الجمركية في مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء يعطي نوع من التوازن بينها سواء من حيث الخسارة أو الربح لهاته القطاعات.

✓ تقارب مستويات التنمية

إن مدى نجاح التكامل يكون بالنظر لاجابيات هذا الإجراء على مختلف الأطراف المشكلة له. وحتى يكون هناك نوع من التوازن ويتحقق الأثر الإيجابي للتكامل، فإن تقارب مستويات التنمية شرط أساسي لذلك. إذ أن انتفاء هذا الشرط قد يؤدي إلى تباين في التنمية الاقتصادية لدولة على حساب دولة أخرى. وهذا من شأنه أن يمنع ظهور حالات استقطاب شديدة باتجاه الاقتصاديات الأقوى في مشروع التكامل العربي. (أمال، 2007، ص 77)

✓ تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي.

إن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هاته الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد. لأن تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

✓ إشراف هيئات فوق قطرية على التكتل الإقليمي.

وهذا بوجود أجهزة ومؤسسات تشرف على إدارة هذا التكامل كل حسب اختصاصه سواء ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالسوق الإقليمية أو تنفيذها أو حتى السياسة المشتركة تجاه اقتصاديات الدول غير الأعضاء.

2.3 أشكال التكامل الاقتصادي

يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً مختلفة، تبعا لمراحل تشكله، إذ قد يكون التكامل كلياً أو جزئياً، ففي الحالة الأولى تلغى جميع القيود على حركية السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء للوصول إلى وحدة اقتصادية. أما في حالة التكامل الجزئي فيأخذ شكل المنطقة الحرة، الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، ويمكن تناول هذه الأشكال كما يلي: (رزق الله، 2001، ص 05)

أ. الاتفاقية التفضيلية

تعطي هذه الاتفاقية اهتمام بإعفاء السلع المتبادلة من الضرائب الجمركية أو التخفيض منها قدر الإمكان، وكذلك تخفيف القيود على الاستيراد ومختلف القيود المتعلقة بحركة التجارة. وتأخذ هذه الاتفاقيات التي تمثل المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي شكل اتفاقيات التعريف الجمركية التي تهدف إلى تنشيط التجارة بين الدول لزيادة الصادرات وفتح الأسواق أمام الدول الأخرى الأعضاء.

ب. منطقة التجارة الحرة

في إطار هذا النمط يتم إلغاء القيود المفروضة على التجارة من تعريفات جمركية وقيود كمية في المنطقة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفته الجمركية وحرية تقرير سياسته التجارية مع البلدان الخارجية، فهذه المنطقة عبارة عن دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق داخلها حرية تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء، والتي تتمتع بالإعفاء داخل هذه المنطقة.

ج. الإتحاد الجمركي

إن إقامة اتحاد جمركي ناجح بين الدول يستلزم إن تتضمن وثيقة الاتحاد ما يلي: (أبو بكر، 2010، ص 22)

-إتفاق على إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية في مبادلاتها التجارية بصورة تدريجية وذلك عن طريق تبادل التخفيضات الجمركية بينها بالنسبة لسلعة معينة "مبدأ المعاملة بالمثل" كخطوة أولى يضاف إليها تدريجياً بقية السلع الأخرى إلى أن ينتهي الأمر بإزالتها كلياً.

-إتفاق على توحيد التعريف الجمركية اتجاه العالم الخارجي.

-إتفاق على طريقة معينة لاقتسام حصيلة الرسوم الجمركية.

-عدم السماح لأية دولة عضو في الاتحاد بعقد اتفاقيات تجارية مع أية دولة من خارج الاتحاد إلا بعد موافقة الدول الأعضاء، حرصاً من الاتحاد على أن لا تقوم أي دولة من الاتحاد على منح مزايا تفضيلية لدول أخرى، تؤثر على المركز التنافسي لتجارة دول الاتحاد.

د. السوق المشتركة

بالإضافة إلى إلغاء القيود والرسوم الجمركية، وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي، تلغى كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقاً مشتركة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل السوق المشتركة.

هـ. الاتحاد الاقتصادي

إن الخطوات المنجزة على مستوى السوق المشتركة تبقى هي الأخرى غير كافية للتخصيص الجيد للموارد، ذلك أنه اليوم تتدخل الدولة بشكل هائل وفي كل النشاطات الاقتصادية، هذا ما يتطلب نوع من التنسيق والانسجام في دور الدولة في الاقتصاد، وذلك لأجل ضمان تطبيق قرارات الوحدات الإنتاجية وبالتالي ففي هذه المرحلة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية و السياسات الاجتماعية بين الدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي ومن ثم يتم ترقية التماسك و التقارب بين البلدان الأعضاء. (فضيل، 2004، ص 43)

و. الوحدة الاقتصادية.

ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام للدول الأعضاء في شكل اقتصاد واحد وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية و البشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية.

وفي هذه المرحلة يتم تشكيل هيئات فوق قطرية لإدارة هذا التكتل، بالإضافة إلى توحيد العملة النقدية.

4. لمحة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية لقارة إفريقيا.

أصبح من المعروف أن أهم خصائص النظام العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا و خارجيا. (محمد، 2004، ص 90)

وللتغلب على مشكلة العدد الكبير من الدول الفقيرة والأسواق صغيرة الحجم المنتشرة في إفريقيا، عملت دول المنطقة

منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من منظمات التكامل الإقليمية. (الأمين و فريد، 2009، ص 13)

ومعلوم أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة. كما أن التكتلات الاقتصادية شملت القارة

الإفريقية بمختلف أقاليمها. ووزعت بشكل متفرق على كل من شمال، شرق، وسط وغرب إفريقيا. وهو ما ذهبت إليه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأقره ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. واتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية.

يمكن تقسيم الدول الإفريقية وفق اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم المختلفة إلى تجمعات مختلفة وهي: اتحاد

المغرب العربي (AMU)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا

(ECCAS)، مجموعة دول جنوب إفريقيا للتنمية (SADC)، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA). كما تشعبت

وتفرعت عن هذه التكتلات، تكتلات إقليمية أصغر في منطقة جنوب الصحراء، تضم: (UEMOA)، (MRU) ويتبعان تجمع

ECOWAS. تكتل (CEMAC) و (CEPGL) ويضمان دول أعضاء في ECCAS و COMESA و SADC ويتبعان جماعة شرق إفريقيا

EAC. (الأمين و فريد، 2009، ص14) كما تأسست كل من (IGAD) و (IOC) ويضمنان الدول الأعضاء في COMESA. وتأسست أيضا (SACU) وتضم بعض دول SADC.

وللإشارة فإن التجمع الاقتصادي لدول إفريقيا AEC هو التكتل الوحيد الذي يضم جميع دول القارة.

1.4 تجمعات غرب إفريقيا

أ- جماعة غرب إفريقيا الاقتصادية "الايكواس" "ECOWAS"

تعود فكرة إنشاء مجموعة غرب افريقية إلى العام 1964 على أيدي الرئيس الليبيري وليام توبمان الذي أطلقها بعدما وقع في فبراير 1965 على اتفاق يضم إلى جانب بلاده؛ كلا من الكوت ديفوار (ساحل العاج) وغينيا والسيراليون. لكن التجربة لم تقوى أمام الأزمات الحدودية ومصاعب التدخلات الغربية فشلت سريعا. ومع تسلق الجيل الثاني من القادة القادمين إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية أعيد استئناف المشروع على يدي الجنرال ياكوبو دان يوما جونغ (رئيس نيجيريا) والجنرال أگناسينغ بي أيديما (رئيس التوغو)؛ اللذين تزعما جهود قيام الاتحاد وجمع مساهمات اثني عشرة دولة في المشروع. فخصصا أول اجتماع بالعاصمة الطوغولية لومي سنة 1972 لدراسة معاهدة التجمع المقترحة، وفي جانفي 1974 بأكرا (غانا) انعقد اجتماع الخبراء للنظر في الجوانب المؤسسية، وفي جانفي 1975 بمونروفيا عقد اجتماع للحكومات لإقرار مضامين المعاهدة المقترحة، وأخيرا، وقعت أربعة عشر دولة غرب افريقية على معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 بلاغوس. (سالم، 2017) وتتكون المجموعة من: داهومي، غامبيا، غانا، غينيا، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو، بوركينا فاسو.

وفي هذا الاطار اتجهت دول غرب افريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير التبادل التجاري بين بلدان المجموعة الاقتصادية. هذه الأخيرة كانت تهدف إلى إنشاء سوق موحدة، لزيادة التبادل للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية، وإزالتها نهائيا بحلول عام 1989، وتطبيق تعريفه موحدة بحلول عام 1990.

لقد سعى تجمع الإيكواس الى استقدام وزيادة الاستثمارات والى فتح الأسواق و تنقل الأفراد بحرية بين الدول الأعضاء، كما أعادت المجموعة النظر في مؤسساتها الرئيسية لتواكب عملية التحول والتكامل الجارية، فتم التمكين لمفوضية الإيكواس بعدما كانت مجرد سكرتيريا تنفيذية، وأعيد توسيع وتفعيل برلمان الإيكواس ومحكمة العدل لجعلها أكثر فعالية.

ب- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)

تأسس عام 1994 ويهدف الى تحقيق الاندماج الاقتصادي للدول الأعضاء الثمانية في سوق اقتصادية ومنفتحة وهم البنين، بوركينا فاسو، الكوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال والوطوغو. وقد أسست هذه المجموعة عملة خاصة بها وهي CFA ولها بنك مركزي يدير هذه العملة. وبالرغم من صغر حجم هذه المجموعة والتي لا تمثل إلا 10% من سكان القارة و4% فقط من إنتاجها، إلا أن نسب النمو الاقتصادية العالية التي سجلتها أغلب بلدان هذه المجموعة على غرار الكوت ديفوار والسنغال جعلتها من المجموعات القوية في المنطقة.

ج- الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا

أنشئ عام 1974، و يتكون من: داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، بوركينا فاسو، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة و ذلك بتحرير المبادلات التجارية، إقامة اتحاد جمركي..... (عبد المطلب، 2003، ص 139).

2.4 تجمعات شرق وجنوب إفريقيا

أ- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMESA)

تعتبر أحد أعمدة المجموعة الاقتصادية الإفريقية. وقد ظهرت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على مراحل منذ عام 1960 إلى أن تحققت بالصورة التي نراها اليوم في شكل منظمة الكوميسا. وقد عقد أولا اتحاد جمركي بين غينيا وأوغندا، ثم عدلت أحكامها. (حاتم، 2003، ص 386) ففي مارس 1978 تم التوقيع على إعلان لوزاكا المتضمن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم، وفي ديسمبر 1981 تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية بعاصمة زامبيا لوزاكا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في 05 نوفمبر 1993، وتم طرح فكرة تحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة، ليتم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في 8 ديسمبر 1994 في ليونجوي عاصمة مالاوي. (حاتم، 2003، ص 390) وتضم حاليا 19 دولة واقعة في جنوب وشرق إفريقيا، وتسعى الدول من خلال هذه السوق إلى إقامة اتحاد نقدي عام 2025. (الليثي، 2003، ص 80) مع العلم أنه في سنة 2000 تم التحرك نحو إقامة منطقة التجارة الحرة والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية. والاتفاق على إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004 بهدف وضع تعريف جمركية موحدة اتجاه السلع الواردة من الدول غير الأعضاء. وقد تأخرت هذه العملية إلى غاية جوان 2009.

تشكل سوق الكوميسا من الدول التالية: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، مالاوي، مدغشقر، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ناميبيا، السيشل، اريتريا، أوغندا، اثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند. وقد انسحبت كل من ليزوتو في 1996 والموزمبيق سنة 1997، تنزانيا سنة 2000. كما تم تعليق عضوية انغولا.

تتداخل هذه المنظمة مع منظمات أخرى من حيث العضوية مثل تجمع الساحل والصحراء، والإيكاس. كما أنها تمتلك ميزة اقتصادية مهمة تتمثل في تنوع المناخ للدول الأعضاء نظرا للتوزيع الرأسي لدول الكوميسا. وتعد الكوميسا من أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية. (خليفة، 2015، ص 105) هناك 14 دولة تطبق الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. بينما تطبق دولة اريتريا اعفاء جمركي بنسبة 80% و اثيوبيا بنسبة 10% أما الكونغو الديمقراطية فتطبق تخفيض تدريجي وفق النسب التالية: 40%، 30%، 30% على مدار ثلاث سنوات ابتداء من يناير 2016. في حين أن سوازيلاند لم تطبق اي إعفاءات جمركية.

ومن أهدافها الرئيسية:

- السعي إلى تنمية الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هيكل انتاجها وتسويق منتجاتها.
- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي.
- تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي.
- تشجيع البحث العلمي والتطوير.
- التعاون لتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.
- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي (الزراعة، الأمن الغذائي، النقل والمواصلات، الخدمات، الصناعة، الطاقة، الثروة الحيوانية...)

- تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.
 - إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي. وتشجيع أنشطة البحث والتطوير.
 - تشجيع السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.
 - تقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقيّة دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.
 - تشجيع التجارة الإقليمية وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الإفريقية.
- يتواجد المقر الرئيسي للتكتل بمدينة لوساكا - زامبيا. كما يضم هذا التكتل مجموعة من المؤسسات، تتمثل في:

- ✓ بنك الكوميسا للتنمية والتجارة PTA BANK ومقره في كينيا.
- ✓ مؤسسة الكوميسا للتأمين ZIP RI ومقرها في كينيا.
- ✓ محكمة الكوميسا لتسوية النزاعات CC ومقرها في مصر.
- ✓ معهد الجلود والمنتجات الجلدية LLI ومقره في اثيوبيا.
- ✓ مؤسسة الاستثمار الإقليمية RIA ومقرها في مصر.
- ✓ مؤسسة التجارة في السلع ACTESA

المبادئ الرئيسية للكوميسا: تتمثل أهم مبادئ هذا التكتل فيما يلي: (الإمام، 2004، ص132)

- ✓ المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- ✓ التضامن والاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الأعضاء.
- ✓ تنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- ✓ تحقيق الأمن والسلام والاستقرار.
- ✓ الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وحمايتها.
- ✓ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية.

ب- تجمع شرق افريقيا EAC:

تم التوقيع على معاهدة للتعاون الشرق الافريقي بأوغندا في 06 جوان 1967 من طرف أوغندا، كينيا وتنزانيا. وقد أنشئت بمقتضاها جماعة شرق افريقيا EAC وأرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا ومقرها في أروشا (تنزانيا)، ودخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 1967. ووضعت الاتفاقية أسس السوق المشتركة لشرق افريقيا ومدتها 15 سنة وكان هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي. غير أن هذه الخطوة لم تكفل بالنجاح وانهارت الجماعة. وإلى غاية سنة 1999 تم التوقيع على معاهدة لإعادة بناء الجماعة لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف 2000 (خليفة، 2015، ص ص 77، 83) على أساس تشكيل سوق مشتركة.

يضم التجمع 05 دول وهي: كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي. والهدف منه يتمثل في:

- تعزيز قيم الوحدة الإفريقية.
- حرية تنقل الافارقة بين الدول الإفريقية.
- إقامة المؤسسات المالية والنقدية الإفريقية.
- ترشيد المجموعات الاقتصادية الإفريقية وذلك عبر إزالة جوانب التداخل والازدواجية بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية.

ج- إقامة سوق مشتركة وتيسير إجراءات السفر والتنسيق في مجال التعريفات الجمركية.
ج- تجمع دول حوض النيل.

شهد عام 1999 إطلاق مبادرة جديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول حوض النيل، وهي المبادرة التي دخلت إلى حيز التنفيذ خلال الاجتماع الأول لمجلس وزراء دول حوض النيل في إريتريا في أوت 1999، ويضم هذا التجمع كافة الدول المنتمة لحوض النيل باستثناء إريتريا التي فضلت الاكتفاء بصفة مراقب داخل هذا التنظيم الإقليمي الجديد. (حاتم، 2003، ص 399)

د- منطقة التبادل التفضيلية لإفريقيا الشرقية الجنوبية
تضم هذه المنطقة 15 دولة، وهدفها التحرير النهائي للمبادلات البينية وترقية التعاون الاقتصادي، التجاري وتحسين جهاز وهياكل الإنتاج وتحقيق سوق مشتركة. كما تسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية والزراعية. (حاتم، 2003، ص 387)

ه- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)

تأسست عام 1996 هي هيئة ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا، وتعوض "إيجاد" الهيئة الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التي تم تأسيسها في عام 1986 من جانب ست دول تعاني من الجفاف في شرق إفريقيا، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة.

و- مجموعة الدول المطلة على المحيط الهندي (COI)

والتي أنشأت في 1982 بين 4 دول وهي جزر القمر، جزر الموريس، مدغشقر إضافة إلى راينيون وهي مجموعة ليست لها أي وزن في أفريقيا.

3.4 تجمعات شمال ووسط إفريقيا

أ- اتحاد المغرب العربي.

أنشئ في 07/02/1989، ويضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والهدف من إنشائه: - تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء

- تنسيق و إتباع سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

- تحقيق التنمية المشتركة.

- تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

- تنسيق السياسات النقدية وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف...

ب- اتحاد دول إفريقيا الوسطى.

أنشئ عام 1968 بين جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، والهدف من إنشائه تحقيق تعاون إقليمي، إقامة سوق مشتركة، تنمية الاتصالات، والتوزيع العادل للمشاريع، وإلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية... (محمد، 2004، ص 104)
إضافة إلى الإتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيا الوسطى الذي أنشأ عام 1964 و يهدف إلى التعاون النقدي و تحقيق التنمية الاقتصادية، و الوصول إلى سوق مشتركة بتعريف جمركية موحدة.

ج- المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى (CEMAC)

تأسست في 16 مارس 1994 وأصبحت في سنة 1998 تسمى بالاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى (UDEAC) وتضم 6 دول من أفريقيا الوسطى وهي الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية والتشاد. كما تعتبر هذه المجموعة ضعيفة من حيث نسب النمو المحققة في أغلب أعضائها. إذ أنها لا تمثل إلا 4% من سكان القارة و3% فقط من حجم الانتاج فيها.

4.4 تجمعات إقليمية أخرى داخل إفريقيا

أ- الإيكاس ECCAS أو CEEAC :

تأسست هذه المجموعة في أكتوبر 1983 وتضم في عضويتها 11 دولة، 7 دول من إفريقيا الوسطى وهي الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، تشاد، الكونغو (برازافيل)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية والغابون و دولتان من كل من شرق أفريقيا وهي البوروندي و رواندا وجنوب أفريقيا وهي أنجولا وساوتومي وبرنسيب. تمثل هذه المجموعة تقريبا 15% من سكان القارة وعشر إنتاجها. وتعتبر هذه المجموعة من أضعف المنظمات القائمة في إفريقيا وأشدّها تعرضا للصراعات حيث لم تتخلص بعد من آثار الصراعات البيئية والأهلية مما يجعل الطريق أمام تحقيق أهداف التجمع صعبا.

ب- تجمع دول الساحل والصحراء SAD-CEN:

تأسس سنة 1998، على أساس منطقة للتبادل الحر، ويتشكل من 27 دولة وهي كل دول شمال إفريقيا ما عدى الجزائر وكل دول غرب إفريقيا ما عدى الرأس الأخضر إضافة الى خمس دول من شرق أفريقيا وهي جزر القمر وجيبوتي واريتريا والصومال والسودان ودولتان من إفريقيا الوسطى وهي جمهورية أفريقيا الوسطى والتشاد وساوتومي وبرنسيب من جنوب أفريقيا. ومن أهداف هذا التجمع:

- إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية على المستوى الوطني للدول الأعضاء.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.
- تنسيق النظم التعليمية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفنية.

ويعتبر هذا التجمع الأكبر من حيث عدد السكان (48%) والناج (55%) تتقدمهم نيجيريا ومصر ب35% و26% من حجم الناتج لهذه المجموعة. وتشكل الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي للدول الأعضاء (75% من الناتج الإجمالي) والتي تشغل حوالي 65% من اليد العاملة فيه. وبالرغم من أهمية هذه المجموعة، فإن التجارة البينية تكاد تكون مفقودة بين أعضائها.

ج- المجموعة الاقتصادية الإفريقية (AEC)

تأسست على إثر توقيع خطة لاغوس في العاصمة النيجيرية أبوجا أيام 3 إلى 6 يونيو 1991 والتي دخلت حيز التنفيذ في شهر ماي 1994. وتضم هذه المجموعة 11 بلدا من جنوب إفريقيا إضافة الى تنزانيا من شرق أفريقيا والكنغو الديمقراطية ومدغشقر من وسط إفريقيا. وتمثل المجموعة الاقتصادية الإفريقية تقريبا ربع سكان القارة (27%) وربع الإنتاج فيها. (الشكندالي، 2018)

د- تجمع التنمية الجنوب إفريقي (SADC)

تأسس هذا التجمع في أبريل 1980 تحت اسم "مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقي (SADCC) قبل أن يتحول الى تجمع التنمية الجنوب افريقي في أوت 1992. يتواجد مقر التجمع بجابروني بيتسوانا ويضم 14 دولة وهي: كل دول إفريقيا الجنوبية ما عدى ساوتومي وبرنسيب إضافة الى مدغشقر والكنغو الديمقراطية من إفريقيا الوسطى وتنزانيا من شرق إفريقيا. ويمثل هذا التجمع حوالي ربع سكان إفريقيا و27% من ناتجها الإجمالي سنة 2016 تتقدمهم جنوب أفريقيا من حيث حجم الإنتاج بـ 49.5% والكونغو الديمقراطية من حيث عدد السكان بنسبة 24.2%.

5. تقييم لواقع التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

لم تعكس تجربة الاتحاد الإفريقي ذلك القدر اللازم من التدرج بما يتناسب وظروف القارة، حيث استهدفت دعم التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات مع التركيز على الجانب السياسي في بداية الأمر. كما أنها لم تميز بين الدول من حيث العضوية، والتي كانت مفتوحة لجميع دول القارة وفق نفس الشروط.

لقد تميزت غالبية الدول الأفريقية بضعف الأداء الاقتصادي قارياً وعالمياً. فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي الجزئي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة، إذ برزت العديد من التجمعات الإقليمية الاقتصادية في مختلف مناطق القارة الأفريقية. والتي حاولت التركيز على مقومات النجاح لأي تكتل كتوفير المناخ السياسي ووضع استراتيجية تنموية مشتركة بالإضافة إلى التدرج في عملية التكامل الاقتصادي.

عرفت التكتلات الاقتصادية في أفريقيا تفاوتاً من حيث الموارد المالية والإمكانيات البشرية. فمثلاً نجد الموارد الضخمة في كل من تجمع الكوميسا والايكواس مقارنة مع باقي التكتلات. غير أنه نجد أن تجارب التكامل للدول الأفريقية لم تحقق النتائج المرجوة. إذ لم ترق التجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات. بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال. ومع ذلك كانت هناك جهود ناجحة على مستوى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتنسيق للسياسات كتكتل الكوميسا مثلاً. وهناك بعض التكتلات الاقتصادية عملت على تعزيز التعاون في المجال السياسي والأمني مثلما ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في بعض الدول الأفريقية. كما عرفت تجارب الدول الأفريقية جنوب الصحراء تقدماً محسوساً في مجال التعاون الاقتصادي.

1.5 عوائق التكامل في القارة الأفريقية

- الظروف السياسية والأمنية.
- التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- الاطار التشريعي والتنظيمي الاقتصادي في الدول.
- تفاوت مستويات التنمية.
- ضعف البنى التحتية.
- تعدد التكتلات الإقليمية وتداخل العضوية بينها.
- نقص الموارد المالية.
- التبعية الخارجية.

2.5 إيجابيات وسلبيات التكامل الاقتصادي

لكل تكتل اقتصادي إيجابيات وسلبيات تختلف عن باقي التكتلات. لذلك سنحاول جمع العناصر المشتركة في النقاط التالية:
✓ إيجابيات التكامل:

- تسمح التكتلات الاقتصادية بتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء.
- التخفيف من الصراعات الإقليمية بتحقيق الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وفتح المنافذ للدول الداخلية اتجاه الدول الساحلية.
- تعزيز المنافسة في الأسواق الخارجية.

✓ سلبيات التكامل:

- انخفاض الموارد العامة الناجمة عن عائدات الرسوم الجمركية.
- إن تحرير التجارة الخارجية للدول الأعضاء يمثل تحدي كبير بالنسبة للصناعات الناشئة غير القادرة على المنافسة.

6. خاتمة:

يعتبر انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية التي تساعد على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الامتيازات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

إن المضمون الفعلي لعمليات التكامل الاقتصادي وطابعها تتحدد بخصائص الدول المساهمة ومكانة تلك الدول في نظام الاقتصاد العالمي. فالدول المتقدمة تستخدم التكامل لتعزيز القدرات الاقتصادية وزيادة النفوذ والإبقاء على عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية. في حين تتسم العملية التكاملية في البلدان النامية بطابع تقدمي يستجيب للمصالح المشتركة لهذه الدول، لأنها تساعد على تطوير اقتصادياتها والتقليل من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة.

وإذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي غنية في نتائجها، عظيمة في خطواتها ومناهجها، فإن واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر ببعض تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، وهذه التجارب تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، بل إن الكثير منها لا يعدو أن يكون مجرد حبر على ورق. كما أن ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية في إفريقيا وانعدام الشروط والمعايير التي يجب على الدول الوفاء بها مسبقاً قبل الانضمام إليها، ترتب عنه تمتع غالبية دول المنطقة بالعضوية في أكثر من كتلة اقتصادية. وبالتالي نتج عن ذلك تداخل كبير بين بعض التكتلات الاقتصادية وتعددت التزامات الدول وبذلك أصبحت كل دولة مجبرة على تبني أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الالتزامات المالية وتعارض المصالح. وهذا ما يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركي. ومن أهم التوصيات لنجاح هذه التكتلات الاقتصادية، نذكر:

- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي للدول الأعضاء.
- وضع استراتيجيات طويلة المدى وإعادة النظر في اتفاقيات التكامل الحالية بهدف تجنب حالة تعدد عضوية الدول في أكثر من كتلة اقتصادي.
- تهيئة البنى التحتية لقطاع النقل والمواصلات.
- التنسيق بين التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، وتطوير علاقات الشراكة بينها وبين التكتلات الاقتصادية خارج القارة الأفريقية.

7. قائمة المراجع:

1. إكرام عبد الحميد، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، (2002).
2. العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، (جوان 2001).
3. جمال الدين أبو بكر، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه. القاهرة: دار النهضة العربية. (ط1-2010)
4. حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2004)
5. رايح فضيل، التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والاقليمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. (2004)
6. رضا الشكندالي، الاقلاع الاقتصادي في إفريقيا، تاريخ الاسترداد 22 نوفمبر 2018، من <http://tunisianow.net.tn/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>
7. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. القاهرة، (2003).
8. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة: مجموعة النيل العربية، (2003).
9. عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الافريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الإفريقية جنوب الصحراء. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة- البحرين، (2009).
10. عبید إمجين سالم، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الايكواس .. مقومات النجاح وقيود التكامل. تاريخ الاسترداد 23 نوفمبر 2018، من <http://elawassir.org/archives/6492>
11. عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان، (2015).
12. عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي. القاهرة: دار النهضة العربية، (2003).
13. قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (1999).
14. محمد عيسى عبد الله، و ابراهيم موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، (1998)
15. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، (2004).
16. يوسف أمال، إمكانية التكامل العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة. مجلة دراسات اقتصادية عدد 09-2007.